

الاسايند اعترض مان الحكم و غيره ذكر وا ان هذا بالتسبيه الى الامصار او الى الاشخاص
و اذا كان كذلك فلا يتحقق طلاق من هذه الاقوال انتهى و قوله ليس بحيد لأن المحاكم لم يقل
ان الخلاف مقيد بذلك بل قال لا ينبغي ان يطليو ذلك و بنى على ان مقيد بذلك في هذه الا
يتحقق اطلاق المتقديم و ايمنا ولو قيدناه بالأشخاص فالخلاف موجود في الحال اصح
اسايند على كذا وقيل كذا **قوله** اذا وجدنا حديثا صحيحا السناده ولم ينحده في احد
الصحابي ولا ضرورة على صحته في مصنفات اهل الحديث المعتمدة وانا لا اشخاص
على حرم الحكم بصحته الى اللغة قد خالفه المؤذن فعالا الا اطر عنيد جوازه ملئ تملقا و قوى
معروفة و مارجحة النور عليه عل اهل الحديث فعد صحح حاعنة من المتأخر احاديث
لم يصحها من تعدد هم في معاصرى ابن الصلاح ابو الحسن علي بن محمد القطباني صحح في كتابه
الوهم والانهام عده احاديث منها حديث ابن عمر انه كان متوضنا و نحلاه في حلبيه و سمع
عليها و يقول كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل لخرجته البرار من شرارة و حديث
ان كان اصحاب رسول الله ينتظرون الصلوة يصيرون جنوبهم فنهم من شمام ثم
يقوم الى الصلوة رواه هكذا اقسام اصبع و صحح احافظه صحيحا الدين محمد المودسي في كتابه
المختاره احاديث لم يسبق الى تصحيحها و صحح احافظه ركي الدين عبد العظيم المندري
حديثا في جره جمع فيه ما ورد في عمران ما تقدم من الذنب وما تأخر و من صحح من
الطريقه التي لم يلهذه احافظ شوف الدين عبد المؤمن الدبياطي صحح حدث جابر مرفوعا
ما زفرا لما شرب له او ورد له من روایة عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد المسند رعى جابر
و من هذه الطريق رواه البهقى في شعب اليمان والمعروف روایة عبد الله بن المؤمل